رأس المال.. التنين المتوحش

< ثمة تصدعات بدأت تظهر في جدار الوطن سواء ما كان منها في الجدار السياسي أو الجدار الاجتماعي وآخر تلك التداعيات تلك التصدعات التي تظهر في الجدار الاقتصادي.

سمعنا أن أحدهم أغلق مصنعاً وشرّد منه عماله محتجاً بالمثل الشعبي القائل: «باب يجي لك منه ريح سده واستريح»، وتجار صنعاء اعتصموا أمام مبنى مصلحة الضرائب، وثمة حركات احتجاجية في شركات هائل سعيد أنعم، وثمة إجراءات تعسفية وطرد وفصل للعمال، والقضية هي ذاتها التي قال بها الفكر الاشتراكي الذي يرى أن أي مجتمع منقسم الى طبقات متناحرة يتم دائماً تغيير علاقات الانتاج فيه عن طريق الثورة الاجتماعية، فالحركة الاحتجاجية التي عمّت شوارع المدن اليمنية خلال عام 2011م، لم تكن إلا شعوراً مضاعفاً بالغبن الذي يلقاه العامل من رأس المال الذي يبدو في جلّ حالاته تنيناً متوحشاً لا يقيم للحاجات الانسانية وزناً ولا يرى لها معنى.

عبدالرحمن مراد

ما يحدث من تصدع في جدار البنية الاقتصادية الهشة لهذا الوطن ليس إلا نتائج منطقية لمقدمات تراكمية فسدت خلالها العلاقة السوية بين الطبقات المتصارعة في المجتمع واختلت منظومة العلاقات بين رأس المال وقوى الإنتاج، وشعر الانسان بالغبن من خلال استغلال رأس المال له واستعباده، كما أن التشريعات لا تعمل على الحد من الصراعات بين الطبقات ولم تضمن الحدود الدنيا للعدالة الاجتماعية ومشاركة المجتمع في الشراكة الفعلية في أدوات الانتاج حتى لا يصبح رأس المال دولة بين أغنياء المجتمع دون سواهم، وفي السياق ذاتـه نتجاوز حدة الصراع والشعور بالغبن الى الشعور بالشراكة وضمان الحقوق للعمال وتحسين جودة المنتج..

ذلك أن الاقتصاد الوطني ظل بعيداً عن حركة التطوير والمنهاج العلمي وهو في جل حالاته يعيش أجواء المزاحمة وفوضى الانتاج، الأمر الذي جعله يتمحور في بؤر بعينها دون أن يجتازها.. يقول نيكيتين فـي كتابه أسـس الاقتصاد السياسي:«إنه في ظل سيطرة الملكية الخاصة يجري إنتاج البضائع بصورة عفوية، والمنتجون والمشروعات لا ينسقون إنتاجهم مع غيرهم من المنتجين ولا مع المستهلكين، وفي الإنتاج تسود الفوضى، أي انعدام البرنامج، وتشوش الإنتاج..

وفوضى الانتاج تعززها المزاحمة، الصراع الضاري بين المنتجين الفرديين في سبيل تهيئة ظروف أمثل للإنتاج والتصريف وفي سبيل الحصول على أكبر قدر من الأرباح، إن المزاحمة وفوضى الإنتاج هما قانون الإنتاج البضائعي القائم على الملكية الخاصة، وكل منتج - سواء أكان فلاحياً أم حرفياً أم رأسمالياً، «الرأسمالي لا ينتج البضائع ولكنه يظهر في السوق منتجاً».. يسعى جهده الى كسب أكثر ما يمكن من بيع البضاعة، ولكن المنتج حين ينصرف الى إنتاج البضاعة، لا يستطيع أن يتوقع بدقة مقدار الطلب على هذه البضاعة، فهو يعرف فقط أن الطلب عليها كان شديداً في الآونة الأخيرة، فيجهد لإنتاج أكبر كمية منها، ولكن المنتجين لآخرين يفعلون مثله.. وتكون النتيجة أن كلاً منهم ينتج على مسؤوليته، وغالباً ما يحدث أن يصار الى إنتاج بضاعة معينة بنسبة تفوق كثيراً الطلب عليها في المجتمع»..

ونحن هنا لا نقول إن أسس الاقتصاد السياسي التي يذهب اليها الفكر الاشتراكي هي الحل ولكنها تحمل جزءاً مهماً من الحل في المجتمع اليمني، بيد أننا نؤكد على مقولة ذلك الفكر التي نصها «أن الاقتصاد السياسي هو علم تطور علاقات الانتاج الاجتماعية، أي العلاقات الاقتصادية بين الناس، وهو يستوضح القوانين التي تسير إنتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك الخبرات المادية في المجتمع البشري في مختلف مراحل تطوره»، والقضية الاقتصادية الوطنية ماتزال تعاني حالة الثبات وماتزال أطروحات الاكاديميين تحوم حول الحمى وهي غير قادرة على ابتكار حالة اقتصادية وطنية قادرة على صناعة لحظتها إما خوفاً من الجديد أو رضوخاً واستسلاماً لرهانات الواقع.. ولعله من المفيد أن نضع على طاولة النقاش موضوع علاقات الانتاج وهي العلاقات الاجتماعية التي يفترض أن تقوم بين الناس في سياق إنتاج الخيرات المادية وتبادلها وتوزيعها واستهلاكها،

في ضوء ما يشهده الوطن من تطورات وتبدلات واتقتال وحتى تكون علاقات الإنتاج علاقة تعاون وتعاضد بين أفراد المجتمع بعيداً عن روح الصراع الطبقي يتوجب على البناء الفوقي إعادة صياغة المفاهيم السياسية والفلسفية والحقوقية وغيرها من المفاهيم في المجتمع والمؤسسات بما يحقق تطوراً ممنهجاً ويخرجنا من دائـرة «الاقطاع العائلي» الى الشراكة الوطنية بالمعاني التي تحقق التوازن والعدالة الاجتماعية وحتى لا يكون المال دولة بين الاغنياء منا وفق المفهوم القرآني الوارد نصه في سورة الحشر آية (٧)، فالشرائح الاجتماعية المتعددة والمختلفة من حقها الدخول في عملية الشراكة والاسهام في أدوات الإنتاج، ومثل ذلك يتطلب مفهوماً جديداً ورؤية جديدة ليس وفق ما تعارف عليه الناس في الماضي ولكن وفق رؤية جديدة تحقق الشراكة المجتمعية وتكون الدولة عنصراً محايداً ومنظماً ليس أكثر.

لقد أصبحنا أمام لحظة تاريخية فارقة هيأت مناخاتها احتجاجات العام المنصرم ٢٠١١م، وحضور القضايا الوطنية المهمة على طاولة الحوار الوطني أصبح من الضروري بالمكان الذي لا يمكن القفز عليه، فحركة التغيير لابد أن تعيد ترتيب علاقات الانتاج وتؤسس لقيم الشراكة والعدالة الاجتماعية وتضع نصب عينيها موضوع التوازن الاجتماعي بما يكفل حقوقاً عادلة ومواطنة متساوية وبما يشيع روح العدل بين كل طبقات المجتمع وبما يكفل بناءً سليماً لجدار الاقتصاد الوطني الذي دل تصدعه على بنيته الهشة وهي بنية لا قيمة لها لأنها لا تنتج إلا إقطاعاً عائلياً- كما عبر عن ذلك الكاتب علي ربيع وكما دل واقع الحال الذي وصل اليه المجتمع اليمني، فثورته الاجتماعية لم تكن إلا شعوراً باختلال طرفي المعادلة الوجودية، وهي تعبير عن حاجته في إعادة صياغة وجوده بما يضمن له العيش الكريم والحرية الكاملة بعيداً عن نمطية استغلال واستثمار الانسان للانسان، وقد أصبح لزاماً الوصول الى صيغة توافقية عادلة تحدد الى من تعود ملكية وسائل الانتاج وطرائق توزيع منتجات العمل وعلاقة الناس بوسائل الإنتاج، فالنفط في نقله وتسويقه يفترض أن لا يكون حكراً على شركات وهمية أو أفراد أو نافذين، بل يفترض أن تنشأ أكثر من شركة وطنية مساهمة ويحدد القانون نسبة الشراكة في وسائل الانتاج العامة كالنفط والغاز والاسمنت والثروة المعدنية والسمكية وغيرها، ومثل ذلك يجب أن يكون مع شركات الخدمات العامة كالاتصالات وغيرها، أما الاقتصاد الطفيلي فيجب أن نعمل جاهدين على الحد من فوضاه التي لا تخدم المصلحة الوطنية ولا البنية الاقتصادية الوطنية.

لقد آن لنا أن نقرأ الواقع قراءة ناقدة وواعية، وآن لنا أن نكتشف قوانينه حتى نتمكن من السيطرة على المستقبل وتحديد مساراته التي نأمل أن تكون في الاتجاهات التي تحقق الرفاه والعدل والأمن النفسي والاجتماعي والاقتصادي لكل أفراد المجتمع وفئاته وشرائحه دون تمييز، كما أننا مطالبون في لحظتنا الراهنة بالخروج من دوائر المناكفات والكيد الحزبي الى دوائر البناء التي تهدف الى النهوض والنماء وتحقيق المبدأ العادل في توزيع الثروة والسلطة وبما يكفل حق الاجيال المستقبلية، فالقضية الوطنية قضية مشتركة وليست حكراً على طرف بعينه دون سواه، ومن المفترض أن يكون حضورها على طاولة الحوار الوطني أكثر تجرداً وموضوعية..

الراعون للمبادرة وابتزاز المشترك

بعد أن انتقلت الرئاسة في البلد بصورة سلمية ودستورية تنفيذاً للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، كان من المفترض الشروع في عملية الحوار الوطني فوراً ودون إبطاء وكان يجب على الأحزاب تجهيز برامجها الواضحة حول الحوار الوطني، ولكن الى الآن لم يتم ذلك ولا أعتقد أنه سيبدأ في القريب العاجل نظراً لعمليات الابتزاز السياسي التي يمارسها المشترك وشركاؤه على الأخ عبدربه منصور هادي- رئيس الجمهورية- بفرض الشروط أو المطالب قبل الشروع في الحوار، وفي تجاهل متعمد للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ونكوص على العهد وهذا لم يعد غريباً عليهم.

سليم عامر

لو أصر المؤتمر والزعيم علي عبدالله صالح على التنفيذ الحرفي والمزمن للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية لما تمت الانتخابات الى اليوم ولكن من أجل الوفاء بالعهد والخروج بالبلد من عنق الزجاجة قدم المؤتمر ورئيسه تنازلات جديدة من أجل الخروج من الأزمة بإجراء الانتخابات رغم أن المظاهر المسلحة مازالت موجودة، وانشقاق الجيش مازال مستمراً، والطرق مازالت مقطعة، والخيام الفارغة مازالت منصوبة في الشوارع، وكل أسباب التوتر التي تعصف بالبلد مازالت موجودة.. والمبادرة نصت على إزالة كل ما سبق قبل إجراء الانتخابات الرئاسية، وبالرغم من ذلك تم إجراء الانتخابات بفضل التنازلات التي قدمها المؤتمر ورئيسه علي عبدالله صالح والتي لا يمكن ولا يجوز التغافل عنها، ومن المفترض على المشترك أن يبدأ بتنفيذ ما عليه في المبادرة والآلية التنفيذية دون إبطاء أو طرح شروط جديدة ليست في الاتفاق خصوصاً أن البلد والمواطن لم يعد يحتمل أكثر من ذلك.

من الواضح أن المشترك يرفض الحوار تحت مبررات واهية وفي هذا مماطلة وتهرب من تنفيذ الاتفاق الموقع برعاية اقليمية ودولية، والذي يشجعه على ذلك الصمت الاقليمي والدولي ونتمنى من السيد جمال بن عمر ممثل الأمين العام للأمم المتحدة أن يحدد موقفاً من هذه المماطلة والشروط الجديدة حيث إنه أشرف شخصياً على وضع تفاصيل الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية.

المشترك يركز على مطالب واضح جداً أنها ليست من المبادرة ولا من الآلية في شيء.. وعلى سبيل المثال المطالبة بإقالة أقارب الرئيس من مناصبهم:

ولو تكلمنا قليلاً عن هذا الموضوع- وفي معرض تقييم سريع لأداء قائد الحرس الجمهوري العميد أحمد علي عبدالله صالح- سنجد أن الرجل هو الأكثر التزاماً بالشرعية الدستورية والأكثر التزاماً بالقوانين العسكرية والأكثر التزاماً بالانضباط العسكري، والأكثر احتراماً للزي العسكري، وهذا يفسر عدم ظهور الرجل إعلامياً خصوصاً خلال العام المنصرم بالرغم من كل الحملات الاعلامية الهوجاء التي حاولت الإساءة له الا أنه قابلها بالصمت، وعدم الاكتراث، «وهذا ما يفقدهم صوابهم»، فذلك يعتبر التزاماً عسكرياً لا حدود له ويجب أن يقابل بالاحترام ورفع القبعة، كما يدل أيضاً على صفات شخصية عظيمة من النادر أن نجدها في الساحة السياسية والعسكرية..

بالمقابل القيادات العسكرية المتمردة لم تحترم الدستور، ولم تحترم القوانين العسكرية، وأهانت الزي العسكري من خلال:

- التمرد العلني على القيادة الشرعية للبلد وتشجيع بقية الوحدات على التمرد بمعنى شق صف الجيش.
- الخروج في مظاهرات بالزي العسكري (وهذا يعتبر إهانة للزي العسكري)، ورفضاً لقرار مجلس الأمن ٢٠١٤
- دعم أعمال التخريب والإرهاب في البلد.

والمطلب الثاني للمشترك هو: خروج الزعيم علي عبدالله صالح من البلد.

وهذا المطلب سخيف وغير منطقي ويـدل على أنهم لا يثقون بأنفسهم ولا بالشعب، فكل ظهور إعلامي للزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر يقابل بفزع شديد من المشترك وعصاباته، الذين لم يفهموا حتى الآن أنهم كلما يزيدون من حملاتهم الضارية والمسعورة ضد رئيس المؤتمر إنما يزيدونه شرفاً وعلواً ورفعة..

لم يفهموا ذلك حتى الآن، وفزعهم من ظهوره على وسائل الاعـلام باعتقادي أنه مبرر لأنهم يعرفون شخصية الزعيم الكارزمية، وتأثيره الكبير على الشعب، ويعرفون أيضاً مدى حبه له وهذا ما يفزعهم ويفقدهم صوابهم، وردة الفعل المهووسة إزاءه تنم على أنهم لن يكونوا ديمقراطيين ولا يستطيعوا أن يكونوا كذلك.

إن أمامنا الآن طريقين:

< إما سرعة تطبيق المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة أو الخضوع للابتزاز السياسي من قبل المشترك وعصاباته القبلية والعسكرية والدينية التي ستجر البلد والرئيس عبدربه منصور هادي إلى أمام خيارين:

إما تنفيذ مطالبهم التي لن تنتهي، أو يحرقون البلد وجعلها مباحة أمام التدخلات والاطماع الخارجية..

المشكلة مع أحـزاب المشترك أنهم لا يحترمون التنازلات تلو التنازلات التي تقدم لهم من قبل المؤتمر، بل إنهم يقابلون كل تنازل بمطالب جديدة أشد وأنكى، وإذا دخلنا في حلقة التنازلات والمطالب فلن نخرج من هذه الحلقة المفرغة إلا وهم يسيطرون تماماً على كل مقدرات البلد، وعندها سيكون كل مواطن بسيط هتف للزعيم علي عبدالله صالح وللشرعية الدستورية عرضة للملاحقة والاعتقال والمحاكمة في محاكم التفتيش.

المشترك لن يكتفي أبداً بما يطالب به الآن بل إنه سيستمر في البغي حتى يجتث المؤتمر بيت بيت دار دار زنقة زنقة- وهذا يجب أن يكون واضحاً للجميع.

هذا التعنت المستمر والنكوص على العهود والمواثيق من المفترض أن تجعلنا نتوقف قليلاً ونفكر حول جدوى الحوار مع مجموعة من العقليات الإقصائية والمتمردة والباغية والخارجة على الدستور والقانون، والمستعينة والداعمة لمجموعات من المخربين والارهابيين دون الأخذ في الاعتبار دماء اليمنيين مدنيين وعسكريين.. كيف يمكن التحاور مع هكذا عقليات، وما جدوى الحوار أساساً معهم إذا كان كل شيء لم يتغير عملاً بالمبادرة الخليجية؟!

يجب على رعاة المبادرة تحديد موقفهم من التعنت الذي تمارسه أحزاب المشترك والذي يمكن أن يدمر هذا الاتـفـاق.. ويجب على المشترك أن يعي أنـه أمام خـيـارين إمـا تنفيذ الـمـبـادرة والآلـيـة بـصـورة فـعـلـيـة وودون إبطاء، وإما- وهـــذا رأي شـخـصـي- أن الـمـؤتـمـر في حل من أي اتفاق طالما لم يحترموا المبادرة.

الحوار الوطني

< مع ذكرى يوم 27 ابريل اليوم الذي جسد فيه شعبنا العظيم مفاهيم الديمقراطية ومن خلال المؤتمر الشعبي العام الذي كان له الفضل بعد الله عز وجل في تجسيد معنى الديمقراطية ومن خلال التعددية السياسية والحزبية ومن خلال حرية الرأي والرأي الآخر، فإن التعامل مع الحوار الوطني بعيداً عن أجواء الديمقراطية لا يمكن أن يتم، ومن هنا أقول إن الحوار يجب أن يكون على أسس ومفاهيم وطنية خالصة بعيداً عن الشخصنة الحاصلة في هذه الايام وعلى من ينادي بالحوار يجب أن تكون لديه رؤية استراتيجية تنطلق من الولاء الوطني لا الحزبي والشخصي.. والكل يعلم أن المؤتمر الشعبي العام الذي أثبت حبه وولاءه لهذا الوطن من خلال التضحيات الجسيمة التي قدمها في هذه الأزمة المصطنعة والتنازلات الكبيرة من أجل الوطن قد دعا الى الحوار الوطني قبل وأثناء الأزمة وبعد، ولكن الكثير من المأزومين الذين يدعون أنهم مع الحوار الوطني وصدورهم ضيقة لا يمكن أن تكون لهم رؤية استراتيجية تقوم على أساس الولاء والمحبة للوطن، ومن يريد أن يحاور عليه أن يتنكر لمصالحه الشخصية، ونجتمع جميعاً على طاولة الحوار ونتحاور على أمور أهمها:

هشام عبدالله الحاج

١- هيكلة الجيش، حيث وقد نادى الكثير الى هيكلة الجيش وبناء جيش وطني يحمي الوطن والوحدة، لكن في نظري لا يمكن أن يتم ذلك بدون الحوار، فعندما يجتمع الجميع ويتفقون على أسس وطنية تكون فيها القوات المسلحة والامن من مقدمات الحوار الوطني من خلال إبعاد هذه المؤسسة عن الولاءات السياسية والحزبية وبعيداً عن استهداف القيادات العسكرية كعداء شخصي وعلى أن تكون هذه القوة التي يجب أن نتحاور على بنائها تصب في خدمة الشعب والوطن، فهي صمام أمان لهذا البلد الحبيب وهو من يضحي بنفسه أثناء الشدائد وفي المواقف الوطنية.. ومن هنا أنادي الجميع بإبعاد هذه المؤسسة الوطنية الضخمة- التي تم بناؤها على أسس وطنية خالصة منذ قيام ثورة ٢٦سبتمبر و١٤اكتوبر- عن المهاترات السياسية والحزبية وجعلها في موطن الشرف والدفاع عن مكتسبات الوطن التي تحققت خلال ٤٨ عاماً مضت، وقد نادى المؤتمر الشعبي العام بذلك وعلى لسان رئيس المؤتمر الزعيم علي عبدالله صالح.

٢- الحوار الذي نريده يجب أن يأخذ في الاعتبار الوحدة الوطنية وجعلها خطاً أحمر لا يجوز النقاش حوله، وان الوطن شطر واحد لا شمال فيه ولا جنوب، ومن أراد أن يدخل في الحوار الوطني يجب عليه أن يدخل باسم الجمهورية اليمنية لا باسم الشمال ولا الجنوب لأن هذه الوحدة ترسخت وتعمقت بدماء اليمنيين الشرفاء، وما يناقش هو كيفية تعميق هذه الوحدة ونزع الفكر الانفصالي من عقول وذهن غالبية العملاء للغرب والشرق الذين لا يريدون للوطن أمناً ولا استقراراً، ويشارك في هذا الحوار جميع الاطياف السياسية ومن جميع المحافظات دون تمييز، فكلنا أبناء وطن واحد تجمعنا الهوية الوطنية المتمثلة بالجمهورية اليمنية عزتنا وقوتنا في وحدتنا نبني هذا الوطن ولا نهدم، ندعو الى الألفة والمحبة، شعارنا دوماً الوحدة التي رسخها اليمنيون بدمائهم، وكان المؤتمر الشعبي العام وقائده علي عبدالله صالح هو الشريك والمؤسس الحقيقي للوحدة اليمنية وزرع نهج التعددية السياسية والحزبية، وقد دعا الى الشراكة في السلطة لغرض الحفاظ على الوحدة على الرغم من انه هو الرائد في الساحة من خلال الانتخابات التي ينال الأغلبية فيها.

٣- الحوار حـول التنمية الاقتصادية والثقافية والنهوض بالوطن على أرقى المستويات بحيث يتعاون الجميع على زرع المواطنة المتساوية بين فئات الشعب وتحقيق الرخاء المعيشي والاقتصادي للمواطن ونشر المحبة والإخاء بين أفراد المجتمع عملاً بقول الله عز وجل: «إنما المؤمنون أخوة».

٤- نتحاور على أساس أن الحزبية عبارة عن وسيلة وليست غاية نتناحر من أجلها وإنما وسيلة للتداول السلمي للسلطة وعبر الوسائل الديمقراطية المعروفة وليس عبر الفوضى ومحاولة الاستيلاء على السلطة عبر الانقلابات وإنما تداول سلمي للسلطة كما حدده دستور الجمهورية اليمنية الذي يعطي الحق في التداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع.

٥- نتحاور على كيفية الحفاظ على الأمن والاستقرار وإزالة المظاهر المسلحة وحماية المواطن وتفعيل دور السلطة القضائية وحل مشاكل المواطنين عبر الطرق الدستورية والقانونية بعيداً عن الثارات القبلية.

هذه مجموعة نقاط أساسية هي التي يجب أن تكون في مقدمة الحوار الوطني القادم، وليس ما ينادي به بعض الاشخاص في الصحف وعبر كتاباتهم التي تعبر عن تبعيتهم التامة لبعض الاشخاص الذين يريدون زعزعة أمن واستقرار الوطن وليس لهم أية رؤية وطنية تصب في مصلحة الوطن والمواطن وإنما مصالح شخصية.. الله يجنبنا شر المأزومين.

وجهات نظر

< لو كانت الدموع ستخفف من معاناة حي الجامعة والزراعة لبكينا جميعاً لأنهم مواطنون لهم حقوق وعليهم واجبات.

< عمال النظافة لهم حقوق وعليهم واجبات والدموع لا تسمن ولا تغني من جوع يا حكومة الوفاق الوطني.

< للجنة العسكرية خاص: سكان حيي الحصبة وصوفان ليسوا مواطنين يتبعون أولاد الأحمر إنما هم جزء من سكان الجمهورية اليمنية، يرجى النظر إليهم بعين الاعتبار.